برامج الجامعة الجزائرية : منطق نظامي الكلاسيك وLMD
مع الإشارة إلى المطابقة والمواءمة

Programs of the Algerian University: logic of the classical and the LMD systems with référence to conformity and harmonization

ليلى لراري : أستاذة محاضرة " ب "
جـــامعة 8 مـاي 45 قـــالمـــة

تاريخ إرسال المقال: 29/07/2018 **تاريخ قبول المقال :** 23/12/2018

الملخص

يقوم البحث بدراسة تحليلية للأسس التي قامت عليها المناهج والبرامج في النظام الكلاسيكي وكذا بنية عروض التكوين في نظام LMD. كما يعرض البحث المنطق النظري والتطبيقي لعمليتي المطابقة والموائمة التي اعتمدتهما الجامعة في إطار مراجعة عروض التكوين وكذا النتائج البيذاغوجية الأولى للعمليتين.

الكلمات المفتاحية: النظام الكلاسيكي، نظام LMD، المطابقة والموائمة

Abstract

The research is an analytical study of the bases on which the curriculum was based in the classical system and the structure of the formation offers in the LMD system. The research also presents the theoretical and practical logic of the conformity and harmonization processes adopted by the university in reviewing the formation offers as well as the first pedagogical results of the two processes.

Key words: Classical System, LMD System, conformity and Harmonization.

المؤلف المرسل: ليلى لراري ، lerari.leila@univ-guelma.dz

1- المقدمة

يستخدم للتمييز بين البرامج التي عرفتها الجامعة الجزائرية مصطلحين: النظام الكلاسيكي يطلق على البرامج التي اعتمدتها بعد الاستقلال إلى غاية 2002. النظام الجديد، يسمى اختصرا نظام LMD وتبنته الجزائر ابتدءا من سنة 2003، وجاء لمسايرة التطورات التي عرفتها البرامج في جامعات العالم وفق اتفاقية BOLOGNE، ويهدف إلى تشكيل الاتجاهات الايجابية نحو التعليم الذاتي واكتساب المهارات اللازمة لمواجهة وضعيات مهنية معينة، والتي يطلق عليها مصطلح الكفاءات.

ولكن بعد عشر سنوات تقريبا من تطبيق نظام LMD، تبين أن بنية البرامج تحمل تناقضات مما جعل المخرجات الجامعية تعاني من مشاكل داخل الجامعة وخارجها. هذا الوضع جعل الجامعة تقوم ابتدءا من سنة 2012، بمراجعة البرامج في إطار عمليتين أطلق عليهما اسمي المطابقة والموائمة.

يرتكز بحثنا حول التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أسس تنظيم البرامج التي تبنتها الجامعة الجزائرية؟ للإجابة على السؤال الجوهري قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة:

- ما هو منطق المنهاج في النظام الكلاسيكي وما هي آلية اعتماده؟
- ما هو منطق عرض التكوين في نظام LMD وكيف يتم تأهيله؟
- ما هو مفهوم المطابقة والموائمة، وما هي أسباب اللجوء إليها؟
- ما هي النتائج الأولية لعمليتي المطابقة والموائمة على مستوى الجامعة؟

يقوم هذا البحث على دراسة تحليلية للأسس التنظيمية التي قامت عليها البرامج التي اعتمدتها الجامعة إلى يومنا هذا، وذلك من اجل إبراز الأسس التطبيقية التي قامت عليها. كما يسعى إلى تقديم النتائج الأولية لعمليتي المطابقة والموائمة.

2- النظام الكلاسيكي: منطق المناهج الدراسية والبرامج البيداغوجية وآلية اعتمادها

احتفظت الجزائر بعد الاستقلال على التنظيم الفرنسي داخل الجامعة، وكان التعليم الجامعي خاضعا لمديرية تابعة لوزارة التربية[1]. وتطلق على الفترة التي عرفتها الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال إلى غاية سنة 2002 عبارة النظام الكلاسيكي.

1.2- المناهج الدراسية والبرامج البيذاغوجية

جاء في إطار أول إصلاح جدري عرفه النظام الكلاسيكي سنة 1971 مصطلح المنهاج الدراسي[2] للإشارة إلى تنظيم المقاييس والموضوعات التي يشملها كل مقياس وتوزيع تلك المقاييس على سنوات التكوين. وسعت هذه التركيبة إلى نقل معلومات

منسقة في حصص قابلة للاستظهار والاستجواب والامتحانات الشفوية والكتابية[3] " وهو ما يعبر عن التعليم.

ويرجع استعمال مصطلح المقياس في هذه الفترة لارتباطه بالمجال التقني الذي اعتبرته الجزائر قاطرة التطور أنداك نظرا للسياسة الاقتصادية التي كانت قائمة على الصناعة. ويشير نظريا المقياس إلى " مادة تكوينية مستقلة تسمح لمجموعة من الطلبة من اكتساب قدرات وسلسلة من التجارب التكوينية، مصممة ومرتبة بعناية[4] ". و"...يتضمن أهدافا محددة وخبرات تعليم معينة، تنظم في تتابع منطقي لمساعدة المتعلم على تحقيق الأهداف، ورفع كفايته[5]. فهو يتضمن جرد بكافة المواضيع التي يتعين على الأستاذ إعطائها للطلبة خلال فترة زمنية. وثم توزيع المعارف المراد تقديمها في المنهاج الدراسي بين:

جدول رقم(1): قرارات تتعلق بمناهج الدراسات خلال 1971 و1972
(لا توجد نسخة باللغة العربية)

في العلوم التقنية	العلوم الإنسانية والاجتماعية
- Arrête du 25 Aout 1971 Portant fixation la liste des modules composant le curriculum des études dans les trois premiers trimestres en Vue du diplôme de pharmacien. - Article l" liste et contenu des modules composant le curriculum des études dans les trois premiers trimestres, en vue du diplôme de pharmacien ".	- Arrête du 25 Aout 1971 portant fixation de la liste des modules composant les quatre premiers semestres d'études en vue de la licence Sciences Economique. - Article unique " liste et contenu des modules composant le curriculum des études dans les quatre premiers semestres en vue de la licence Sciences Economique".

Source: Ministère de l'enseignement et de la recherché scientifique, " Recueil de textes législatifs ",office des publications universitaires, ALGER, 1971, P9 et 24.

- الدرس، فترة منظمة من الوقت يقصد فيه حدوث التعلم وتلقين المعارف من خلال عرض شفوي حول موضوع معين أمام جمع من الطلبة لتحقيق أهداف تعليمية والتي تسمى المحاضرة[6].

- الأعمال الموجهة، تقوم على مجموعات صغيرة، وهي بمثابة شكل تعليمي تعلمي تتناول أعمال مكملة للمحاضرات تسمح للطلبة بوضع كل المعارف النظرية قيد

التطبيق، وترجمتها في شكل حلول وأجوبة لإشكاليات عملية بشكل مستقل أو تعاوني بهدف تحقيق مهارات معرفية[7].

- الأعمال التطبيقية، شكل تعليمي يرتكز على التمهين التطبيقي، بحيث يسمح بمراجعة وإضافة المعارف المقدمة في المحاضرات النظرية، وتستخدم خاصة في التخصصات التقنية.

جدول رقم(2): صورة لتنظيم المنهاج الدراسي

Immatriculation du module	Intitulè du module	Volume horaire global	Cours	TD	TP
Lct 101	**Economie 1**	**75**	**3**	**2**	/
MOO7	**Mathematiques**	**90**	**3**	**3**	/

Source: Ministère de l'enseignement et de la recherché scientifique " Recueil de textes législatifs ", office des publications universitaires, ALGER, 1971, P 44

ثم جاء القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 05-99 والذي عرف التعليم العالي بأنه كل " نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي[8] ". إذ جاءت الجامعة، حسب المادة 5 من نفس القانون، للاستجابة إلى حاجيات المجتمع في ميادين التكوين العالي للإطارات والبحث العلمي. واستعمل مصطلح التكوين لتأكيد مهمة الجامعة في تشكيل وتأهيل أفراد ذات مستوى عالي من خلال برامج مناسبة ومكيفة مع احتياجات التنمية، فالجامعة بمثابة الأداة المستخدمة لتلبية احتياجات البلاد من الاختصاصين والخبراء في مختلف ميادين التنمية.

وحسب المادة 6 من نفس القانون، جاء التكوين العالي للضمان: التكوين العالي للتدرج، هدفه تمكين الطالب من اكتساب المعارف العلمية في صورة مواد تعليمية وكذا اكتساب العناصر المساعدة على اختيار مهني. واشتمل، حسب المادة 7 من القرار رقم 05-99، على نوعين من التكوين: تكوين قصير المدى(ثلاث سنوات)، وتكوين طويل المدى(تتراوح مدته بين أربعة، خمسة أو سبع سنوات وذلك حسب الاختصاص). سعى التكوين العالي لما بعد التدرج إلى تعميق المعارف في الاختصاص الأساسي. وشمل حسب المادة 14 تكوينا في الماجستير والدكتوراه.

وجاء في الجزء الثاني من المادة 11 من القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 05-99 أن شروط البرامج وتنظيم الدروس وطريقة التقييم يكون من قبل الوزير المكلف بالتعليم العالي. وحملت هذه القرارات الوزارية عبارة " البرنامج البيذاغوجي[9] ". وجاءت هذه البرامج في الملاحق المنظمة لها على شكل مجموعة مواد ومحتويات يتولى المتخصصون إعدادها، ويقوم الأستاذة بتقديمها ويعمل الطلبة على تعلمها أو دراستها خلال مدة من اجل تأهيلهم في اختصاص معين.

وعليه، فان مصطلح المنهاج الدراسي والبرنامج البيذاغوجي قام على نفس الأسس والمتمثلة في المادة والمحتوى، وهي التركيبة التي يطلق عليها بالنظام الكلاسيكي.

جدول رقم(3): قرارات تتعلق بالبرامج البيذاغوجية في الجامعة

العلوم الإنسانية والاجتماعية	في العلوم التقنية
باللغة الفرنسية سنة 1997	
- Arrête du 19 septembre 1997 fixant le programme pédagogique en vue de l'obtention de la licence en science économiques option: Analyse économique.	- Arrête du 19 septembre 1997 fixant le programme pédagogique en vue de l'obtention du diplôme en génie électronique.
باللغة العربية 1999	
قرار مؤرخ في 18 جوان المتضمن البرنامج البيذاغوجي للجدع المشترك علم الاجتماع.	قرار مؤرخ في 18 جوان المتضمن البرنامج البيذاغوجي للجدع المشترك في علوم الأرض.

المصدر: النشرة الرسمية للتعليم العالي، نشرة خاصة، صادرة سنة 1998.

2.2- تنظيم التقييم

اعتمد النظام الكلاسيكي في تقييم الطالب على الامتحانات الجزئية والنهائية. وجاء في القرار رقم 128 المؤرخ في 17 سبتمبر 1998 كيفية تنظيم التقييم والانتقال في الدراسات الجامعية في التدرج على الشكل التالي:[10]

- امتحانات جزئية.
- امتحان نهائي واحد يشمل مجمل برنامج السنة أو السداسي.
- أعمال موجهة و/ أو أعمال تطبيقية.
- دورة اختبارية ثانية للامتحان النهائي، يعوض الامتحانين الجزئيين والذي يشمل كافة برنامج السنة أو السداسي، وتؤخذ بعين الاعتبار العلامة الأحسن الذي يحصل عليها الطالب، وتنظم هذه الدورة قبل الخروج للعطلة الصيفية.

ونظمت المادة 6 من نفس القرار الامتحانات الخاصة بمادة وفق حالتين: الأولى، ترتبط بالمادة السنوية ويقيم الطالب على أساس امتحانين جزئيين وامتحان نهائي واحد. الثانية، تتعلق بالمادة السداسية ويجري الطالب امتحان جزئي واحد وامتحان نهائي. ويحسب معدل المقياس/ المادة على أساس العلامات المحصل عليها في الامتحانات الجزئية والامتحان النهائي والأعمال التطبيقية و/ أو الأعمال التطبيقية مع تطبيق المعاملات المحددة لها. وكان المعدل العام السنوي أو السداسي تعويضي. وينتقل الطالب للسنة الموالية أو للسداسي حسب المادة 10 من نفس القرار عندما يتوفر شرطين:

- معدل عام سنوي أو للسداسي تعويضي يساوي على الأقل 20/10.
- معدل يساوي على الأقل 20/5 في كل مقياس أو مادة.

كما تنظم دورة ثانية للامتحان النهائي لصالح الطلبة اللذين لم يحصلوا على معدل عام أو للسداسيين يسمح لهم بالانتقال إلى السنة الموالية أو السداسي الموالي. ويسمح للطالب بإعادة السنة في حالة عدم حصوله على المعدل. وفي حالة رسوبه مرة ثانية، يسمح له بإعادة السنة بشرط أن يساوي أو يفوق معدله السنوي 20/7. كما أضاف القرار المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المعدل والمتمم للقرار رقم 128 المؤرخ في 17 سبتمبر 1998 امتحان استدراكي لا يفتح إلا للطلبة اللذين تحصلوا على معدل عام يفوق أو يساوي 20/10، وتجرى بعد الدخول من العطلة الصيفية.[11]

3.2- اللجنة الوطنية للبيداغوجية وآلية إعداد البرامج

أسندت مهمة إعداد البرامج في النظام الكلاسيكي إلى اللجنة الوطنية للبيداغوجية والتي تتفرع إلى اللجان الوطنية للاختصاص. ويتم انتخاب أعضاء اللجنة الوطنية للاختصاص، حسب الأستاذ الدكتور محمد شرقي، عضو سابق في لجنة التاريخ، حسب المراحل التالية:[12]

- انتخاب ممثلين عن الاختصاص على مستوى القسم في كل جامعة.
- تعيين ممثل الاختصاص على مستوى الجامعة(من طرف رئيس جامعة).
- تشكيل اللجنة الوطنية البيداغوجية للاختصاص(ممثلي الاختصاص على مستوى الجامعات).
- انتخاب رئيس اللجنة الوطنية للاختصاص من بين أعضاء اللجنة الوطنية للاختصاص.

وتتمحور مهام اللجنة الوطنية في النقاط التالية: النظر في المحتوى البيداغوجي للاختصاص؛ اقتراح تعديلات؛ المصادقة على برنامج الاختصاص واقتراحه على الوزارة.

وارتكز إعداد البرنامج في النظام الكلاسيكي حول المعرفة المراد تقديمها للطلبة، ولهذا كانت عملية الإعداد تشدد على:

- قائمة المواد الواجب تقديمها؛
- توزيع المواد على سنوات الدراسة والتكوين؛
- المحتويات أو المواضيع الخاصة بكل مادة؛
- التنظيم المنطقي للمحتوى (من الجزء إلى الكل، أو من البسيط إلى المعقد، ....)؛
- الحجم الساعي الأسبوعي الموافق لكل مادة(دروس، عمال موجهة وأعمال تطبيقية)؛
- المعاملات الترجيحية الخاصة بكل مادة. واستخدمت لتحديد المعاملات الوحدة الزمنية، إذ كانت تمنح لكل ساعة ونصف معامل واحد. هذا المنطق جعل الطالب يميز بين نوعين من المقاييس: المقاييس الأساسية والمقاييس الثانوية(ترتبط المقاييس الأساسية بأكبر المعاملات والعكس). هذا الفرق كان يختفي في الواقع بالرجوع إلى نقطة الإقصاء التي كانت موحدة ولا تفرق بين المقاييس.

وكانت هذه اللجان تطالب بضرورة التقيد التام بالمواضيع التي يشملها كل مقياس. فلا يجوز إدخال أي تغيير أو تعديل فيها تحت أي ظرف من الظروف على أساس أن إتقان دراسة هذه المواضيع واستظهار ما بها من معارف ومعلومات يمثل الهدف الأسمى والغاية المنتظرة[13].

4.2- خصائص المناهج والبرامج في النظام الكلاسيكي

جاء في كتاب الباحث الجزائري بوفلجة أن مركزية المناهج والبرامج خلقت صعوبة في تعديلها وأدت إلى تصلبها وعدم مرونتها وهو ما جعل الجامعة لا تقوم بالدور المطلوب منها في تحقيق مخرجات قادرة على التكيف مع متطلبات واقع العمل[14]. ويمكن تلخيص خصائصها في النقاط التالية:

- **اختصار البرنامج في متغيرين**، اعتبار البرنامج مصدر التعلم ويشترط متغيرين فقط: الأول، يعبر على مجموعة مواد. الثاني، يشير إلى محتوى أو المواضيع التي تشملها كل مادة. أدى هذا الإغفال إلى تجاهل البيئة المحيطة بالطالب والتي تعتبر مصدرا من مصادر التعلم.
- **المادة الدراسية موافقة لكمية معلومات**، مفهوم المادة قائم على أساس مقدار المعرفة الذي يطلب من الطلبة تعلمه في كل موضوع من مواضيع المادة خلال السنة الدراسية[15]، وهو ما جعل التنافس قائم على حفظ المعارف وقدرة الاسترجاع دون ربطها بالواقع. كما انحصر دور الأستاذ في التلقين مما ساهم في تدني رغبته في الإبداع والابتكار.

- **إهمال الفروق الفردية بين الطلبة**، الهدف من البرنامج وصول الطلبة إلى مستوى تحصيلي واحد بغض النظر على قدراتهم واستعداداتهم، وهو ما ساهم في انخفاض رغبة الطلبة في متابعة البرامج وارتفاع نسبة الرسوب.

- **عدم تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي**، مفهوم البرنامج جعل الطالب يعتمد على الأستاذ بصفة مطلقة من اجل تبسيط المادة وهو ما جعله لا يستطيع الاستغناء عن مرافقة الأستاذ.

- **ضعف التفاعل بين الجامعة والبيئة المحلية**، عدم استجابة ومسايرة البرامج للمتطلبات المحلية نظرا لاعتماد برامج موحدة على مستوى جميع الجامعات.

- **جمود البرامج**، ثابتة ويتم تحديثها وتعديلها كل 15 سنة تقريبا مما جعلها غير قادرة على مسايرة التغيرات التي تحدث في محيط الجامعة الجزائرية. كما توجد صعوبة في إجراء التعديلات، فالإعداد مركزي، ويفترض التطبيق الحرفي لمحتويات البرنامج.

- **غياب الجو المناسب لتنفيذ البرامج**، أدى التسجيل المركزي للطلبة إلى عدم مراعاة المعايير البيداغوجية والإمكانيات على مستوى كل جامعة وهو ما اثر سلبا على تنفيذ البرامج وفعاليتها.

- **سوء طرق التقويم**، كانت البرامج غير فعالة في تحقيق أهدافها نتيجة: سوء تنظيم الامتحانات وطرق الانتقال، طريقة التكامل بين المقاييس، كثرة الامتحانات، وتقلص السنة الدراسية بسبب الإضرابات الطلابية المتواصلة والعطل.

- **فجوة بين البرامج التعليمية واحتياجات المؤسسات**، أدى انفصال البرامج التعليمية عن الواقع المؤسساتي إلى عدم استجابة المخرجات الجامعية لاحتياجات المؤسسات، وهو ما أدى إلى إضعاف

مصداقية البرامج وزيادة حدة البطالة. ويرجع سبب هذا الانفصال إلى عدم إشراك المؤسسات في إعداد البرامج، حيث كثيرا ما كانت هذه البرامج مستوردة[16].

3- نظام LMD : عرض التكوين وعملية تأهيله

حتى لا تبقى الجزائر خارج التطورات التي عرفها التعليم في الجامعات(اتفاقية Bologne سنة 1999)، جاءت في توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التعليم، والتي صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 20 أفريل 2002، ضرورة تنظيم التعليم العالي حول ثلاث أطوار تكوينية " ليسانس، ماستر، دكتوراه "، ويسمى اختصرا نظام LMD. وقد شرعت الجزائر في تطبيق نظام LMD انطلاقا من سنة 2003، ومر هذا التبني بثلاث مراحل أساسية، وهي:

- **مرحلة بداية التطبيق(2003):** تعتبر بمثابة المرحلة التجريبية، وهي توافق التحول الاستكشافي القائم على تطبيق النظام الجديد في عدد معين من الجامعات. وفي هذا الإطار، حددت الوزارة 10 مؤسسات جامعية قسمت على ثلاث مجموعات: الجهة الشرقية تضم أربع جامعات(عنابة، أم البواقي، برج بوعريج وقسنطينة)، الجهة الوسطى وتضم أربع جامعات (بومرداس، الجزائر، البليدة وبجاية)، والجهة الغربية وتضم جامعتين (وهران ومستغانم). سمحت هذه المرحلة بالوقوف على المشاكل التي تعرقل تطبيق النظام وكذا المتطلبات الواجب توفرها لتحقيق التطبيق.

- **مرحلة التعميم الجزئي(2004):** توافق مرحلة التعميم التدريجي لتطبيق النظام مع الاخذ بعين الاعتبار واقع وخصوصيات كل جامعة. فقد سمحت لجنة التأهيل لـ 29 مؤسسة بتطبيقه مع حلول السنة الدراسية 2005/2004. وجاء تحول الجامعات نحو النظام الجديد تدريجيا حيث استخدم في البداية النظامان بشكل متوازي.

- **مرحلة التعميم الكلي(2007):** تعتبر المرحلة التي تم فيها الإحلال الشبه كلي لنظام LMD مكان النظام الكلاسيكي. فانطلاقا من 2011، تم إخراج النظام القديم كليا ماعدا في بعض المجالات.

1.3- عرض التكوين: مفهومه وجوهره

جاء مصطلح عرض التكوين في إطار LMD، والذي يشترط مشروع مسبق للمخرجات المنتظرة أو ملمح الطالب المراد تشكيله في صورة وحدات تعليمية أو ما يسمى دفتر الشروط. ومن اجل تطوير ملمح الطالب خلال مدة التكوين، يستوجب على عرض التكوين إيجاد توافق مزدوج:[17] توافق طولي ما يجب أن يتحكم فيه الطالب داخل الوحدات خلال السنة وخلال مدة التكوين. وتوافق عرضي، ما يجب أن يتحكم فيه الطالب داخل المادة. يرتبط تحقيق هذا التوافق اعتماد التناسب في اختيار الأنشطة التعليمية، بحيث يتم تنسيقها:[18]

- في اتجاه الأهداف عوض المحتويات التي تدرس؛
- استخراج الكفاءات عوض العمل على تعليمها؛
- تنظيم البرنامج على أساس التكامل وليس التتابع.

لا ينظر عرض التكوين للبرنامج كتتابع لمحتويات، ولكن كمجموعة من المحتويات (المعارف)، الإجراءات(المهارات) والاتجاهات(القيم والسلوكيات الموافقة) المرتبطة. تشكل العلاقات والتحويلات الممكنة بين المحتويات، الإجراءات والاتجاهات عناصر مستقلة بحد ذاتها في العرض ولكن ترتبط فيما بينها لتشكل الكفاءات التي يستوجب على العرض تشكيلها في نهاية التكوين.

جدول(4): مقارنة بين منطلق الدروس ومنطق عرض التكوين

	منطق " برنامج الدروس"	منطق " عرض التكوين"
نقطة الانطلاق	المحتويات، المواد	الأهداف، ملمح المخرجات
المعارف ذات الأولوية	المعرفة	الكفاءات
أسلوب التنظيم	التتابع	التكامل

Source: Xavier Roegiers," Quelles réformes pédagogiques pour l'enseignement supérieur ?"de boeck, 2012, P 9

وتعرف الكفاءة من المنظور التعليمي بأنها " مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات يكتسبها الطالب نتيجة إعداده في برنامج تعليمي معين توجه سلوكه وترتقي بأدائه إلى مستوى التمكين، تسمح له بممارسة مهنته بسهولة ويسر دون عناء[19] " . فهي تعكس " قابلية تطبيق مبادئ وتقنيات جوهرية لمادة علمية....[20] نتيجة امتلاك " مجموعة وظيفية منظمة من الموارد والتي تسمح أمام جملة من الوضعيات بحل مشاكل وتنفيذ نشاطات وانجاز الأعمال[21]".

ويسعى عرض التكوين وفق " نموذج الكفاءة " لـ Ma Lelend إلى تشكيل كفاءة تقوم على أربعة أبعاد، صنفت في مجموعتين أساسيتين:[22] الكفاءات الأساسية: تمثل القاعدة الأساسية التي تبني الكفاءات، حيث كل الطلبة في حاجة إليها حتى يكونوا فاعلين في أعمالهم. وهي تشمل المعارف العلمية التي يكتسبها الطالب وكذلك المهارات كتبيين سلوكي يميز الطالب. الكفاءات التفاضلية: وهي القاعدة التي تبني التميز عند الطالب، وتقوم حسبه على صفات العبقرية والدوافع كقوى داخلية. ويمكن حصر الخصائص التي تتميز بها الكفاءة في النقاط التالية:[23]

.- الطابع النهائي: بنية مندمجة، يعبر عنها بملمح الطالب. وتشمل هذه البنية معارف، مهارات إجراءات، وأساليب تتيح ممارسة أنشطة وأداء مهام معينة.

- التجسد في أنشطة: تشير إلى السلوك الذي يتبعه الفرد عند أداء عمل مطلوب منه.

- الانعكاس في وضعيات ذات المجال الواحد: توافق تلك الأنشطة والمهام التي تستدعي إدماج مختلف التعلمات عند مواجهة وضعية/ مشكل.

3. 2- البنية التنظيمية لعرض التكوين

ينظر النظام الجديد إلى عرض التكوين كمجموعة من العناصر والعلاقات المتناسقة التي تربط هذه العناصر فيما بينها. ويشمل أي عرض على المحاور الكبرى التالية:

- المحور الأول: بطاقة تعريف عرض التكوين

تشمل البطاقة المعلومات المتعلقة بمكان التكوين(اسم الجامعة، الكلية والقسم)، طور التكوين، أهداف التكوين، المشاركون في التكوين(الأطراف المتدخلة في التكوين سواء محليون أو دوليون ويتعلق الأمر بالجامعات وكافة الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون) وكذا شروط الالتحاق(الشهادة وكذا المعارف القبلية). تشمل بطاقة تعريف العرض بصفة عامة على العناصر التالية:

- **طور التكوين:** حدد نظام LMD ثلاث أطوار:[24] الطور الأول، يلتحق به الحاصلون على شهادة البكالوريا، يدوم ست سداسيات ويتوج بشهادة الليسانس. الطور الثاني، يلتحق به طلبة ليسانس بعد مسابقة، تدوم الدراسة أربع سداسيات ويتوج الطالب بشهادة الماستر. الطور الثالث، يدوم على الأقل ست سداسيات، يتضمن تكوين معمق في الاختصاص على شكل محاضرات وندوات ورشات دكتوراه وأعمال مخبر. يقدم الطالب كل سنة عرضا عن مدى تقدم أشغاله أمام فرقة التكوين ويتوج بعد مناقشة الأطروحة بشهادة الدكتوراه. كما يستوجب تحديد الغاية من التكوين: أكاديمي أو مهني.

- **أهداف التكوين:** تعتبر بمثابة التغيير الذي يراد إحداثه في سلوك الطالب عن طريق عملية التكوين[25]. تقود الأهداف الطالب تدريجيا نحو بناء مسار تكوينه والذي يعكس كفاءته ومشروعه المستقبلي.

- **الإمكانيات:** يتطلب العرض تحديد الإمكانيات البشرية (أساتذة المؤسسة المتدخلين في الاختصاص وكذا التأطير الخارجي)، والمادية(المخابر البيداغوجية، التجهيزات التي من شانها المساهمة في التكوين، فضاء الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال).

- المحور الثاني: بطاقة تنظيم التكوين

لمعالجة التفكك في البرامج الكلاسيكية، نظمت المادة 15 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 التعليم في سداسيات تتضمن مجموعة مهيكلة تسمى الوحدات التعليمية. وتعرف الوحدة التعليمية بأنها " دراسة علمية لتنظيم وضعيات التعلم التي يندرج فيها الطالب لبلوغ أهداف معرفية داخل الوحدة وموضوعها الأساسي هو دراسة الشروط اللازم توفرها في الوضعيات أو المشكلات التي تقترح على الطالب قصد تعلمهم"[26]. ويمكن أن تأخذ الوحدة التعليمية الأشكال التالية:[27]

- الوحدة التعليمية الأساسية: تشمل المواد القاعدية لمواصلة الدراسة في شعبة معينة.

- الوحدة التعليمية الاستكشافية: تشمل المواد التي تسمح بتوسيع الأفاق المعرفية عند الطالب.

- الوحدة التعليمية المنهجية: تشمل المواد التي تسمح للطالب من اكتساب الذاتية في العمل.

- الوحدة التعليمية العرضية: تقدم للطالب الأدوات اللازمة لبناء مهاراته خلال مدة التكوين.

تعتبر الوحدة التعليمية بمثابة المكان التي تصاغ فيه أهداف التكوين. وتشتمل الوحدة التعليمية على مادة دراسية أو أكثر. يرتبط "البرنامج القائم على الوحدات بالمواد، غير أن الوحدة في هذا البرنامج لا تجعل المادة الدراسية هدفا لها إنما نقطة انطلاق لتحقيق أهداف أخرى كتكوين العادات والاتجاهات[28]". توصف الوحدة التعليمية في عروض التكوين انطلاقا من العناصر التالية:

- **المادة التعليمية**: " نـوعية المعـارف التي يقع عليها الاختيار والتي يتم تنظيمها على نحو معين[29]".

وتقدم المادة التعليمية للطالب حسب المادة 5 من نفس القرار وفق أشكال التعليم التالية: دروس أعمال

موجهة، أعمال تطبيقية، محاضرات، وأعمال أخري(ملتقيات، مشاريع، تربصات...). وتتضمن هذه الأشكال المحاور التالية:[30]

- الدرس: يهدف إلى تقديم الجانب النظري للمادة المدروسة للطالب. ويعد حضور الطالب في الدروس ضروريا، وتترك اجبارية الحضور لتقدير الفرقة البيداغوجية.

- الأعمال الموجهة: تهدف إلى مساعدة الطالب على استيعاب وتعميق المعارف المقدمة خلال الدرس بواسطة تمارين تطبيقية أو كل نشاط بيداغوجي تختاره الفرقة البيداغوجية. ويعد الحضور حسب المادة 13 من نفس القرار إجباريا(اعتماد الغياب أثناء عملية التقييم).

- **الأعمال التطبيقية**: تسعى إلى مساعدة الطالب على تطبيق جزء أو كل المعارف المقدمة في الدرس والتي ثم تعميقها في الأعمال الموجهة ويعد الحضور إجباريا.

- **المعامل:** وحدة لترجيح المادة. حسب المادة، تسند لكل وحدة تعليمية والمواد المكونة لها معامل.

- **الأرصدة:** وحدة لقياس الوحدة التعليمية والمواد المشكلة لها. يحدد رصيد الوحدة التعليمية انطلاقا من الحجم الساعي للسداسي الضروري لاكتساب المعارف والمؤهلات عن طريق أشكال التعليم(المادة 5) وكذلك حسب حجم النشاطات الواجب على الطالب القيام بها في نفس السداسي. يمنح لكل سداسي 30 رصيد، وبذلك فان قيمة ليسانس المنظم حول ست سداسيات هي 180 رصيد. أما الماستر،

فقيمته 120 رصيد كونه منظم حول أربع سداسيات.(تمثل ساعة ونصف وحدة قياس الحجم الساعي. فإذا كان
الحجم الساعي لمادة تنتمي إلى وحدة أساسية هو(3 سا) فان الوحدة هي(2) وتمنح للمادة (4)أرصدة).

جدول(5): بطاقة تنظيم السداسيات في نظام LMD(2016)

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			مستمرة	امتحان
وحدات التعليم الأساسية	**360 سا**	4,5 **سا**	4,5 **سا**	/	**15 سا**	**6**	**18**		
- اسم المادة	120 سا	1.30 سا	1.30 سا	/	5 سا	2	6	X	X
- اسم المادة	120 سا	1.30 سا	1.30 سا	/	5 سا	2	6	X	X
- اسم المادة	120 سا	1.30 سا	1.30 سا	/	5 سا	2	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية	**180**سا	**3** سا	**3** سا	/	5 سا و45د	**4**	**9**		
- اسم المادة	100 سا	1.30 سا	1.30 سا	/	سا و30 د	2	5	X	X
- اسم المادة	80 سا	1.30 سا	1.30 سا	/	سا و15 د	2	4	X	X
وحدة التعليم الاستكشافية	**40 سا**	**1.30 سا**	/	/	**1 سا و15 د**	**1**	**2**		
- اسم المادة	40 سا	1.30 سا	/	/	سا و15 د	1	2	X	X
وحدة التعليم الأفقية	**20 سا**	/	**1.30 سا**	/	/	**1**	**1**		
م المادة	20 سا	/	1.30 سا	/	/	1	1	X	X
مجموع السداسي 1	**600 سا**	**9 سا**	**9 سا**	/	**22 سا**	**12**	**30**		

المصدر: عروض التكوين لجامعة 8 ماي 45 قالمة 2017/2016

- المحور الثالث : التقييم

يشير إلى العملية التي تسمح بتقييم المؤهلات والمعارف المكتسبة لكل وحدة تعليمية. ويتم تقييم الطالب في كل سداسي حسب المادة 18 من القرار رقم 712 وفق الأساليب: المراقبة المستمرة أو عن طريق امتحان نهائي أوكلاهما. وقد حدد القرار أساليب التدرج في دراسات ليسانس، إذ يعتبر الانتقال من سداسي إلى سداسي، حسب المادة 30، حق بالنسبة لطالب مسجل بصفة منتظمة. كما يسمح بانتقال الطالب من السنة إلى أخرى، حسب المادة 31 و32، وفق حالتين: الأولى، الحصول على السداسيين الأولين لمسار التكوين بالتعويض أو بدون تعويض. الثانية، الانتقال بديون. كما حددت المادة 35 أساليب من نفس القرار التدرج في الماستر والتي جاءت وفق شكلين: الحصول على السداسيين الأولين لمسار التكوين بالتعويض أو بدون تعويض. الحصول على 45 رصيد على الأقل، وتحصل على الوحدات التعليمية المشروطة لمواصلة الدراسات في التخصص

جدول رقم(6): آليات التقييم والانتقال في نظام LMD

اكتساب المادة(المادة 24 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011)	
المراقبة المستمرة	الأعمال الموجهة: معدل التقييمات (العروض+ أسئلة كتابية + فروض منزلية وعمل فردي....) وفق الموازنة لهذه العناصر من طرف الفرقة البيداغوجية.
	الأعمال التطبيقية: معدل علامات الاختبارات وعلامات التقارير وفق الموازنة لهذه العناصر من طرف الفرقة البيداغوجية.
امتحان المادة	علامة الامتحان وفق الموازنة لهذه العناصر من طرف الفرقة البيداغوجية.
اكتساب المادة	الحصول على العلامة تساوي أو تفوق 10 /20
اكتساب الوحدة التعليمية(المادة 24 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011	
الاكتساب العادي	الحصول على كل المواد المكونة لهذه الوحدة.
اكتساب الوحدة بالتعويض:الحالة 1	معدل مجموع العلامات المحصل عليها في المواد المكونة لهذه الوحدة وموزونة بالمعاملات الخاصة يساوي أو يفوق 20/10
اكتساب الوحدة بالتعويض:الحالة 2	معدل مجموع العلامات المحصل عليها في المواد المكونة لها ، موزعة بمعاملاتها يساوي أو يفوق 20/10
اكتساب السداسي(المادة 25 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011)	
الدورة العادية	الاكتساب العادي: الحصول على مجموع الوحدات التعليمية المكونة له وفق شروط اكتساب الوحدة التعليمية والمقدمة أعلاه(المادة 24).
	اكتساب السداسي بالتعويض: التعويض ما بين مختلف الوحدات التعليمية وذلك على النحو الأتي: المعدل العام للسداسي على أساس معدلات الوحدات التعليمية المكونة للسداسي، موزونة بالمعاملات الخاصة بها. ويعتبر السداسي مكتسبا إذا كان هذا المعدل يساوي أو يفوق 20/10.
الدورة الاستدراكية	اكتساب الوحدة التعليمية: المادة 24 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر
	اكتساب السداسي: المادة 25 من القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 الصادر عن وزارة التعليم العلي والبحث العلمي.

2.3- مراحل تأهيل عرض التكوين

يتطلب اعتماد أي عرض تكوين في نظام LMD مشروع تكوين مسبق. ويمكن تعريف مشروع عرض تكوين بأنه التغيرات التي تحدث في محتويات العرض من اجل الانتقال إلى تطبيق عرض جديد. يتطلب المشروع القيام بمجموعة من الأنشطة المرتبطة والمحددة بغية تحقيق التطابق مع المتطلبات التي استدعت بنائه. ويقدم مشروع عرض التكوين سواء كان من اجل التحسين(تعديل) أو التغيير(برنامج جديد). وكأي مشروع، يمر عرض التكوين بالمراحل التالية:

- **مرحلة الإعداد:** تبدأ هذه المرحلة بتحليل الاحتياجات البيداغوجية التي استدعت التعديل أو التغيير مع فريق التكوين للوصول إلى أبعاد ومواصفات البرنامج الجديد(يتم في كثير من الأحيان على مستوى الاجتماعات البيداغوجية). بعدها، يقدم المقترح الجديد لمسؤول الشعبة للبحث في الأسباب التي تطلبت البرنامج الجديد. وفي الأخير، يرفع المقترح الجديد لمسؤول الميدان للتأكد من الخصائص البيداغوجية لوحدات التكوين، وخاصة: أهداف التكوين، التنظيم السداسي للوحدات التعليمية، المواد التي تشكل كل وحدة، تناسق وحدات التكوين ومحتوياتها، الحجم الساعي للتكوين وأساليب التقييم.

- **مرحلة التقييم والتأهيل:** تقدم المؤسسة الجامعية عرض التكوين على شكل دفتر شروط، والذي تبين من خلاله كيفية خلق التوافق بين الأساليب والوسائل مع ملمح الطالب المراد تشكيله. يخضع دفتر الشروط للتأهيل من اجل الحصول على اعتراف، يؤكد فيه قدرة العرض على تشكيل الكفاءات التي يعتزم تشكيلها. ويمر عرض التكوين من اجل الاعتراف به على المستويات التالية:

- على مستوى المؤسسة الجامعية، يعتبر بمثابة تأهيل داخلي. يبدأ على مستوى اللجنة العلمية للقسم الذي ينتمي إليه العرض، ثم يمر إلى المجلس العلمي للكلية، وأخيرا إلى المجلس العلمي للجامعة.

- على المستوى الجهوي، يتم دراسة الخبرة والتقييم، وتتم المصادقة من قبل الندوة الجهوية.

- على المستوى الوطني، تتم على مستوى اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان التي تعمل على المصادقة والتأهيل. وتنتج عن العملية ثلاث حالات من العروض: مرفوضة، مقبولة، وجود تحفظات. هذه الأخيرة يعاد النظر فيها مرة ثانية من اجل رفعها.

- **مرحلة التطبيق**: تشير إلى الأنشطة التي تهدف إلى تجسيد عرض التكوين المؤهل، وترتبط مرحلة التطبيق بالطلب على هذا العرض. ونجد على مستوى المؤسسة الجامعية حالتين للعرض المؤهل: عرض مؤهل وغير مفتوح، وعرض مؤهل ومفتوح.

إذا، تقوم عروض التكوين على بنية متكاملة لجميع العناصر التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الطالب. لم يعد المشكل قائم على تنظيم المواد ومحتويتها فقط بل أصبح يقوم على كافة العناصر التي تساهم في تشكيل الكفاءات وتأهيل أفراد قادرة على ممارسة وظائف.

4- المطابقة والموائمة: الأسباب، المفهوم والمراحل

قررت وزارة التعليم والبحث العلمي بعد عشر سنوات تقريبا من تطبيق نظام LMD إجراء تعديلات في عروض التكوين، وذلك من خلال عمليتين أساسيتين أطلقت عليهما اسمي: المطابقة إجراء تقني لخلق تطابق بين مدونة عروض التكوين على مستوى السنة الثالثة ليسانس والعروض المفتوحة في الجامعات. الموائمة، خلق التوافق بين عروض الماستر. ويمكن حصر أسباب اللجوء إلى
العمليتين في ثلاث مجموعات:

- **أسباب بيداغوجية:** إقامة تشابه واستمرارية بين برامج التكوين داخل نفس الميدان، وذلك من اجل تجنب الازدواجية في عروض التكوين. حيث اظهر الواقع انه:
- يوجد عدد كبير من الاختصاصات رغم أنها تبحث في تشكيل نفس الكفاءات.
- تحمل بعض الاختصاصات تسميات مختلفة رغم وجود اختلاف صغير في العرض.
- تحمل اختصاصات نفس التسمية رغم وجود اختلاف كبير في العرض.
- غياب التوافق العرضي والطولي بصفة عامة في عروض التكوين المفتوحة.
- **أسباب طلابية:** تسهيل حركية الطلبة. حيث أدى انعدام التوافق من حيث البنية التنظيمية والبيداغوجية لعروض التكوين إلى تعطيل حركية الطلبة نتيجة عدم الاعتراف بالوحدات المكتسبة.
- **أسباب مهنية**: فرضت المقاربة بالكفاءات حد معين من التشابه في الشهادات لخلق المقروئية عند التوظيف وتسهيل عملية الإدماج المهني.

4.1- مفهوم وأسس المطابقة والموائمة

استعمل مفهوم المطابقة كاستعارة من مجال الجودة للإشارة إلى عملية الفحص من اجل استخراج الانحرافات وتصحيحها. فهي عملية المراجعة التي تهدف إلى تنقية عروض التكوين وجعلها تتطابق مع مدونة العروض. وتعتمد المقارنة على الطرق التالية:[31] مقارنة عروض التكوين المفتوحة مع مقابلاتها في المدونة، تعتبر الطريقة غير مكلفة ولكنها تحتاج إلى وقت طويل وتحليل معمق. مقارنة عرضين أو أكثر، تتميز الطريقة بكفاءة عالية في اكتشاف الأخطاء لكن تطبيقها اظهر أن الطريقة لا تضمن صحة العروض المفتوحة، كما أنها لا تجنب الوقوع في الأخطاء مستقبلا.

أما الموائمة، فترتبط بالبرامج للإشارة نظريا إلى بناء عروض تكوين تتميز بالتوافق عندما تشترط ممارسة وظائف مختلفة حيازة نفس الكفاءات. فهي عملية إيجاد المشابهة والاستمرارية في عروض التكوين بهدف تجنب التضاعف في العروض، الاعتراف بالكفاءات المحصلة وتسهيل الحركية بين المسالك. كما ترتبط بسوق العمل من اجل ضمان التدرج الوظيفي والقدرة على ممارسة مهنة متشابهة في التعقد أو أعلى منها[32].

تقوم العمليتين على الأسس التالية:[33]

- ملمح الطالب(الكفاءات) المراد تشكيله حسب العرض.
- المطابقة والموائمة عناصر ثابتة خلال جميع مراحل بناء العرض.
- البحث عن الكفاءات يكون في إطار البرنامج ككل.
- الكفاءة بمثابة الوحدة القاعدية للتقييم.
- المطابقة والموائمة تفرض عناصر من نفس الطبيعة.

ويظهر الجدول رقم (7) أن حيازة الكفاءات المتعلقة بالمحاسبة تتوافق مع الكفاءات المرتبطة بمحاسبة التسيير. وعليه، تبحث العملية على موائمة عروض التكوين في إطارها الكلي لأنه من المفروض لا يوجد اختلاف في الكفاءة المرتبطة بالمحاسبة ومحاسبة التسيير. فالعملية تسعى إلى الاعتراف بتحصيل الكفاءات واستخدامها عند التوظيف.فهي تسعى إلى استخراج:[34]

- **الكفاءات المشتركة**، هي تلك الكفاءات التي يشترك فيها عرضين أو أكثر، وان حيازة إحداهما يسمح بالاعتراف بالأخرى.

- **الكفاءات المتماثلة:** هي تلك الكفاءات المتطابقة، وان حيازة إحداهما تعوض الأخرى.

- **الكفاءات المعادلة**: هي تلك الكفاءات المشتركة غير المتماثلة، والتي تظهر مستوى من التشابه مما يمنحها قيمة التساوي، ويجعلها متعادلة. ترتكز المعادلة بين الكفاءات على: المحتوى، هيكلة العناصر معايير التقييم، وسياق التنفيذ.

- **ملحق المعلومات:** كفاءة متواجدة ضمن كفاءة أخرى، وتأخذ كفاءة مكان ضمن كفاءة أخرى عندما يكون مجال الكفاءة كبير. ويقيس المجال عدد العمليات التي يجب أن يتحكم فيها الطالب لأداء مهمة.

جدول رقم (7): موائمة داخل الميدان وبين الميادين

داخل نفس الميدان	
مالية محاسبة	إدارة محاسبة التسيير
بين الميدانين	
كيمياء / بيولوجيا مادة تقنيات المختبر	صحة مادة تحليل الطب الحيوي

Source: Gouvernement du Québec," Elaboration des programmes d'études professionnelle et techniques",Bibliothèque nationale du Québec, 2006, P 5.

2.4- مراحل المطابقة والموائمة

مست المطابقة والموائمة: الميدان الذي يتمثل في مجال التكوين. الشعبة التي تعتبر جزء من الميدان يتم فيها تحديد مسار التكوين والكفاءات الواجب اكتسابها من قبل الطالب. الاختصاص، فرع من الشعبة، يتكون من سلسلة متصلة من المفاهيم والمبادئ. ونلخص مراحل العمليتين في ما يلي:

- **المرحلة الأولية**: توافق العمليات التمهيدية التي سبقت عمليتي المطابقة والموائمة، وسعت إلى ضبط المرحلة الأولى والثانية في الجامعة، وذلك لخلق الشروط اللازمة للانطلاق في العمليتين. ويمكن تلخيصها في عمليتين أساسيتين، وهما:

- العملية الأولى(2012): ارتبطت بالطور الأول، وسعت العملية إلى تنظيم المستوى القاعدي للتكوين من اجل مساعدة الطالب على التعرف على الجامعة والتكيف معها واكتشاف الاختصاصات داخل كل ميدان. وقد نتج عن العملية تأكيد بطاقة تعليم السداسي الأول والثاني على مستوى كل ميدان.

- العملية الثانية(2013): ارتبطت بالطور الثاني، وسعت إلى تحديد الشعب التابعة لكل ميدان. وكذا تنظيم المستوى القاعدي لكل شعبة بهدف تعميق وترسيخ المعارف الأساسية عند الطلبة، وذلك من اجل التوجه التدريجي نحو الاختصاص. وقد نتج عن العملية توحيد بطاقة تعليم السداسي الثالث والرابع لجميع الشعب التابعة لنفس الميدان بنسبة 80٪، وذلك لتسهيل حركية الطلبة داخل نفس الجامعة وما بين الجامعات.

- **مرحلة المطابقة(2014)**: مست جميع عروض التكوين على مستوى ليسانس، وجاءت كإجراء تقني لخلق تطابق بين مدونة عروض التكوين والعروض المفتوحة. لقد سعت

إلى تنظيم المسلك الذي يسمح باكتساب المعارف والمؤهلات على مستوى السنة الثالثة. ونتج عن العملية تنظيم بطاقة تعليم السداسي الخامس والسادس لجميع الاختصاصات، وذلك وفق الأسس التالية :

- تحديد اتجاه كل اختصاص؛
- ضبط تسمية الاختصاصات؛
- تحديد الاختصاصات التابعة لكل شعبة؛
- توحيد الوحدات التعليمية التي تسمح باكتساب المعارف والمؤهلات في نفس الاختصاص، وذلك بتحديد : المواد أو تلك الأجزاء من المحتوى المراد أن يفهمه الطالب في الاختصاص، وكذا القواعد التي يجب أن يتعلمها لتوليد معرفة جديدة.

- **مرحلة الموائمة(2016)**: مست عروض التكوين التي تقدمها الجامعة في طور الماستر. وسعت إلى خلق التوافق بين العروض التي تشترط حيازة نفس الكفاءات رغم اختلاف الوظائف. كما جاءت لتسهيل عملية تغيير مسارات التكوين عند الطلبة، وذلك بالسماح لهم بالانتقال إلى مسارات أخرى دون القيام من جديد بأنشطة تؤدي إلى تكوين كفاءات يمتلكونها. وقد مرت الموائمة بالمراحل التالية :

- المرحلة الأولى(افريل 2016): ضبط قائمة الاختصاصات في الماستر.
- المرحلة الثانية(ماي 2016): ضبط مواد الوحدات التعليمية ومحتوياتها، مع إدراج ضمن الوحدات

المناسبة المواد التالية: مقاولاتية، تحرير إداري، وقانون جزائري يتوافق مع الاختصاص.

5.النتائج الأولية للمطابقة والموائمة

من وجهة نظرنا، تتميز عروض التكوين الحالية بالمرونة المفرطة إلى مستوى يمكن وصفه بالفوضى. هذه الوضعية أدت إلى عدم استقرار العروض المفتوحة وخلقت مشاكل بيداغوجية وإدارية كبيرة. فالأستاذ لم يعد قادر على التحكم في المواد وتنظيمها. كما أصبح الطالب يواجه مشاكل كبيرة في حالة تغيير الشعبة أو الرسوب. ويمكن حصر النتائج البيذاغوجية الأولية للعمليتين في النقاط التالية :

5. 1- من حيث تنظيم عروض التكوين

ظهرت البنية التنظيمية والأسس الهيكلية لعروض التكوين متجانسة، حيث عملت اللجنة الوطنية لتأهيل العروض أثناء المطابقة والموائمة على:

- توحيد الأسس المنطقية للتوزيعات الكبرى وذلك من خلال إعادة التوزيع المنطقي للحجم الساعي والأرصدة على الوحدات التعليمية. وما يؤكد هذا التجانس، أننا نجد

في بعض الأحيان على مستوى نفس القسم صور طبق الأصل لتنظيم التعليم داخل السداسيات، ما عدا اختلاف في تسمية الاختصاص، المواد والمحتويات(نفس تنظيم التعليم داخل العروض، نفس الأساتذة، نفس الملاحق.....وكل ما يتعلق بمحتوى العرض).

- توحيد التنظيم داخل الوحدة التعليمية. تشمل الوحدة التعليمية في السداسي الواحد من حيث المواد على: نفس العدد، نفس التسمية، نفس المحتويات والمواضيع، نفس الرصيد والمعامل.

- اشتراك جميع عروض التكوين على مستوى ليسانس على مادة اللغة الأجنبية. وتموضعت في الوحدة التعليمية الأفقية. وتمحورت بين اللغة الانجليزية أو الفرنسية.

- إدراج مواد إجبارية على مستوى جميع الاختصاصات. إدراج مادة المقاولاتية لخلق اتجاهات لدى الطلبة نحو إنشاء مشاريع رغم أن المادة حملت تسميات مختلفة(مشروع مهني، إنشاء مؤسسة مقاولاتية....). كما ثم إدراج مادة التحرير الإداري ومادة قانونية تتبع الاختصاص على مستوى الوحدات الاستكشافية.

5. 2- من حيث التوافق الطولي

يهدف إلى تحديد ما يجب أن يتحكم فيه الطالب خلال مدة التكوين. وبعد المطابقة والموائمة، ثم اكتشاف في عروض التكوين المؤهلة والمفتوحة الملاحظات التالية:

- اختفاء مواد أساسية على مستوى التكوين.

- تموضع غير صحيح لبعض المواد. لم تأخذ بعين الاعتبار بعض بطاقات تنظيم السداسيات المعارف القبلية مما جعل الأستاذ مضطر إلى شرح مادة داخل مادة في بعض الأحيان.

- مواد تسعى لتحقيق نفس الأهداف.

- مادة بمثابة موضوع جوهري في مادة أخرى مما خلق عند الطالب الشعور بالتكرار.

- تقليص الاختصاصات وعدم السماح بفتح اختصاصات جديدة. إذ نجد طلبة على مستوى بعض الجامعات مضطرين للدخول على مستوى ماستر في اختصاص يعتبر بالنسبة لهم تكوين عام بالنظر إلى اختصاصهم على مستوى ليسانس.(التوجه من اختصاص موارد بشرية على مستوى ليسانس إلى إدارة مالية على مستوى الماستر).

5. 3- من حيث التوافق العرضي

يهدف التوافق العرضي إلى تحديد ما يجب أن يتحكم فيه الطالب خلال سنة واحدة من التكوين. وبعد تطبيق البرامج ثم اكتشاف النقاط التالية:

- تداخل في مواضيع المواد المشكلة للوحدة. حيث نجد مادة بكاملها بمثابة موضوع في مادة أخرى داخل نفس الوحدة وفي نفس السنة.
- تخفيض الحجم الساعي المخصص لبعض المواد. اقتصار بعض المواد على الدروس بما يوافق ساعة ونصف في الأسبوع فقط رغم أهمية الأعمال الموجهة في اكتساب المعارف.
- غياب المفاهيم القبلية في بعض المواد المشكلة للوحدات.
- نقص في المواضيع المشكلة لبعض المواد.
- نقص التكامل بين المواد المشكلة لبعض للوحدات.

وعليه، نعتقد أن المطابقة والموائمة جاءت لتنظيم عروض التكوين وليس البحث في تشابه الكفاءات التي تعتزم عروض التكوين المفتوحة تشكيلها. لم تقم العمليتان على المفهوم "التعليمي- المهني" الذي يبحث في توافق الكفاءات رغم اختلاف العروض. في رأينا، لقد أفرغت العمليتان "عرض التكوين" من المحتوى الجوهري القائم على اختلاف جودة العروض. وعليه، نعتقد أنهما بمثابة إصلاح شكلي فقط لمواجهة المشاكل السابقة الذكر.

6.الخاتمة

نقول أن خلق كفاءات تستجيب لاحتياجات السوق لا يكون إلا في إطار التخطيط الاستراتيجي وما ينجم عنه من أهداف بعيدة المدى، وما يتبعها من أهداف متوسطة وقصيرة المدى وتحويلها إلى برامج دراسية. فالتوافق بين العروض وطلب السوق، ونقل الطالب إلى الصورة المستقبلية المرغوبة يكون في إطار:

- التخطيط المسبق لمشاريع تغيير وتحسين عروض التكوين؛
- النظر للعرض المؤهل كخيار مستقبلي وليس حالي؛
- عدم الاكتفاء بمسؤول الميدان عند مناقشة عروض التكوين على مستوى اللجان الجهوية والوطنية

وإدراج أساتذة مختصين وكذا كافة الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون؛

- اعتماد فلسفة تكييف العروض وتجنب المرونة المفرطة.

الهوامش

1. رابح تركي ، " تطور التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة الثورة الجهوية، مجلة الثقافة، الجزائر 1983، العدد 78، ص 11.

2. جاء في كتاب اتجاهات جديدة في المناهج، للمؤلف فايز مراد دندش، 2003، الصادر عن دار الوفاء، في الصفحة 15 " أن كثيرا من المناهج(أو البرامج كما يطلق عليها) .....".

3. انظر النشرة الرسمية للتعليم العالي 1971- 1980، انظر القرارات الوزارية لسنة 1971 من الرقم 44- 302.

متاح على موقع وزارة التعليم والبحث العلمي. الرابط HTTPS://WWW.MESRS.DZ/AR

4. يوسف مارون، " طرائق التعليم بين النظرية والممارسة"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص 21.

5. UNESCO, « L'APPROCHE MODULAIRE DANS L'ENSEIGNEMENT TECHNIQUE », 1988, P68.

6. بسام القضاة والآخرون،" مقدمة في المناهج التربوية الحديثة "، دار وائل، الأردن، 2014، ص192.

7. وليد جابر " طرق التدريس "، دار الفكر، الأردن، 2012، ص160.

8. القانون رقم 05-99 المتضمن توجيه التعليم العالي، المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريلسنة 1999.

9. انظر النشرة الرسمية للتعليم العالي، القرارات الوزارية لسنة، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، 2002. متاح على موقع وزارة التعليم والبحث العلمي. https://www.mesrs.dz/ar

10. القرار رقم 128 المؤرخ في 17 سبتمبر 1998، المتضمن كيفية تنظيم التقييم والانتقال في الدراسات الجامعية.

11. القرار المؤرخ في 2 نوفمبر 1998 المعدل والمتمم للقرار رقم 128 المؤرخ في 17 سبتمبر 1998.

12. محمد شرقي، عضو سابق في اللجنة الوطنية لإعداد برامج التاريخ في الفترة الممتدة من 2003 – 2010

" مقابلة "، بتاريخ 03 أوت 2017، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة.

13. توفيق مرعي ، محمد الحيلة ، " المناهج التربوية الحديثة "، دار المسيرة، عمان، 2011، ص23.

14. غياث بوفلجة، " التربية والتعليم في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص77.

15. إسحاق الفرحان، توفيق مرعي، " المنهاج التربوي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة، 2009، ص9.

16. مريزق عدمان ،" المقاربة بالكفاءات كأسلوب لدعم التعليمية في الجزائر"، مجلة الواحات للبحوث والدارسات

العدد 08، 2010، ص 151-.137 . PDF، متاح على الرابط http://elwahat.univ .

ثم الاطلاع علي المقال بتاريخ 2018/03/15.

17. Xavier Roegiers, " Quelles réformes pédagogiques pour l'enseignement supérieur ? " de boeck, 2012, P 92.
18. Xavier Roegiers, Op- cit, P 92.
19. مريفت خواجة ، مصطفى السايح ، " المدخل في التربية الرياضية "، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
الإسكندرية، 2008، ص 213.
20. سهيلة محسن الفيلاوي ، " كفايات التدريس، دار الشروق، الأردن، 2003، ص 28.
21. محمد الصالح ، " المدخل إلى التدريس بالكفاءات "، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص 43.
22. الحاج عرابة، عبد الغني بن حامد، " الارتقاء بالكفاءات الفردية كميزة تنافسية دائمة بالمؤسسة الاقتصادية"
مجمع مداخلات الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز"، جامعة قالمة، 2007يومي 26 و27 نوفمبر، ص 213- 214.
23. الحاج عرابة، عبد الغني بن حامد، مرجع سبق ذكره، ص 216.
24. القانون رقم 08- 06 المؤرخ في 23 فيفري سنة 2008 المعدل والمتمم للقانون 99- 05 المؤرخ في 4 أبريل سنة 1999.
25. إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج ، " المناهج "، دار القاهرة، مصر، 2007، ص20.
26. احمد نور الدين قايد ، حكيمة سبيعي ، " التعليمية وعلاقاتها بالأداء البيداغوجي والتربية"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 08، 2010. PDF، متاح على الرابط، ثم الاطلاع عليه بتاريخ 20178/03/25. http://elwahat.univ
27. المرسوم التنفيذي رقم 265-08 المؤرخ في 19 أوت 2008، المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة
الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.
28. بسام القضاة والآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195.
29. إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج ، " المناهج "، دار القاهرة، مصر، 2007، ص 25.
30. المواد 11، 12، 13 و14 من القرار رقم 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 .
31. Thomas Redman, "La qualité des données à l'âge de l'information ", Masson, Paris, 1998, P 17.
32. Gouvernement du Québec," Elaboration des programmes d'études professionnelle et techniques ", Bibliothèque nationale du Québec, 2006, P 2. https://www.inforoutefpt.org
33. Gouvernement du Québec, Op- cit, P5.
34. Gouvernement du Québec, Op- cit, P6.